صندوق النقد الدولي والنموذج الاقتصادي الجديد في لبنان

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

رغم الإشادة، التي حملها صندوق النقد الدولي في المادة الرابعة من تقريره عن لبنان للعام 2015 الصادر في 14 أيار 2015 لتعقيب النفوس بالنظر الى المناعة التي برهن عنها لبنان تاريخيا تجاه شتى الصدمات الداخلية والخارجية، إلا انه حذرهنا السعودية من تداعيات التحديات السائدة على الاقتصاد اللبناني.

فقد كشف صندوق النقد الدولي عن مخاطر وتحديات استثنائية قد تهدد صلابته وتزعزع الثقة به نتيجة تحديات سياسية وأمنية تعود الى عدة عوامل

تداعيات الأزمة السورية

تداعيات اقليمية خاصة في سوريا، والتي تزامنت مع أزمة النزوح السوري الكثيف على الأراضي اللبنانية.

الشلل السياسي المحلي (الفراغ الرئاسي، ضعف انتاجية الحكومة، تعطيل المجلس النيابي)

تحديات اقتصادية واجتماعية تعود الى النمو الاقتصادي البطيئ الذي بلغ اقل من 2% خلال العام 2014، ومن المرتقب أن يستمر خلال العام 2015، بالاضافة الى تضرر القطاعات الاقتصادية وتدهور المالية العامة وتنامي الدين العام وتفاقم مشكلات البطالة والفقر.

من منظار آخر، أظهر التقرير أن نسبة تضخم الأسعار في لبنان قد انكمشت خلال العام 2014 في ظل تراجع أسعار النفط عالميا، غير انه توقع أن يعود ويرتفع معدل غلاء المعيشة إلى حوالي 3 % في العام 2015، كذلك فقد عزا التقرير التحسّن الأخير في المالية العامة للبلاد الى التراجع المذكور في أسعار النفط معتبرا هذا التحسّن مؤقتا في غياب اتخاذ أية إجراءات لدعم الاقتصاد.

وقد حثّ صندوق النقد الدولي السلطات اللبنانية على تبني مزيج من السياسات الفعالة وتعديلات مالية متوازنة بهدف تأمين تحسن مستدام في الاقتصاد اللبناني وزيادة في الإيرادات الحكومية وادارة أفضل لنفقات الدولة وتخفيض في معدل الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كما دعا صندوق النقد الدولي السلطات اللبنانية الى تطبيق تدابير إصلاحية، وخاصة فيما يختص بقطاع الكهرباء وسوق العمل والخدمات العامة. وقد أشار التقرير إلى ضرورة توفر إحصاءات شفافة وموثوقة، والى إقرار موازنة 2015.

فمشروع موازنة 2015 لا زال يترنح بين مجلس الوزراء واللجان النيابية، وبحسب المشروع، تقدّر وزارة المال إيرادات الخزينة بـ 23.362 مليار ليرة لبنانية ما يعادل 15.6 مليار دولار أميركي، لنفقات موازية بما فيها نفقات جارية بقيمة 21.523 مليار ليرة لبنانية أي 92% من مجمل النفقات.

ويوصي صندوق النقد بزيادة الإنفاق الاجتماعي وزيادة الانفاق الرأسمالي وإصلاح سوق العمل. في مقابل انكشاف لبنان على المخاطر التي تستوجب تعزيز النمو وزيادة خلق فرص العمل وتدعيمها بالاستقرار الاجتماعي.

ويشير الصندوق إلى مزاحمة بين الإنفاق على كتلة الدين العام وبين الانفاق الاجتماعي والاستثمار الحكومي، وفي النتيجة تبين له أن الإنفاق الاجتماعي في لبنان غير مناسب. فمن شأن الاصلاحات المطلوبة على أساس إعادة التوازن في الإنفاق أن تعيد النموّ وفاعليته إلى مساره الصحيح

من خلال زيادة الإنفاق في الموازنة العمومية على البرامج الاجتماعية وعلى المشاريع الانتاجية. هنا بالنظر الى أوضاع التجارة التي تعاني من ضعف الاستهلاك، ولنقص الدورة الاستهلاكية نظرا لضعف القدرة الشرائية للمقيمين في لبنان، وعدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي. وقد بدأ التجّار يعانون مشكلة سيولة. ففي الأوضاع الطبيعية أو العادية كانت الدعم الداخلة في السوق، أي الديون غير المسجّلة لدى المصارف، وتبقى ديونا مسجلة بين الموردين وتجار الجملة والمفرق، تراوح بين 4 مليارات دولار و5 مليارات، الى أنها اليوم ارتفعت إلى ما بين 7 مليارات دولار و8 مليارات. هذه الزيادة في الدعم تعني أن تاجر المفرق يعاني كساد البضاعة، وأن تاجر الجملة لا يستطيع تحصيل ديونه من تاجر المفرق، وأن المستورد كذلك يعاني صعوبات في تحصيل أمواله من تاجر الجملة. فيما يدفع مبالغ إضافية هي عبارة عن فوائد مصرفية على خطوط التمويل، مما يعني ان عدم زيادة الانفاق سيؤدي الى زيادة الاستهلاك، وزيادة الانفاق قد تكون بزيادة الرواتب.

في هذا المشروع زيادة اعتمادات الأجور التي يبرزها مشروع الموازنة بالتوظيف الجديد المتوقع هذا العام. بالطبع ما من شيء أكيد من ناحية تحقيق الإيرادات المقترحة، وخصوصاً أن معظمها تطال المعاملات المستخدمة يومياً، وإن قسماً منها يطال النشاط الاقتصادي الذي من المتوقع أن يسوء هذا العام. وهنا يطرح السؤال عن مدى واقعية الفرضيات الماكرو اقتصادية للعام 2015 المستخدمة في المشروع والتي تدور حول معدل نمو حقيقي بنسبة 2.7% ونسبة تضخم 4.5%، وهي نسب مبالغ بها كون نسب النمو لا يمكن ان تتخطى واقع العام 2014، اما التضخم والذي تقلص بصورة طفيفة في عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط، سيعود إلى نمطه السابق ليبلغ اكثر من 4.5% في نهاية 2015.

وزيادة الإيرادات مُعلّلة بالمشروع بالإجراءات الضريبية الجديدة التي تضم زيادة الضرائب على دخل الشركات، الأملاك المبنية، رسم الطابع المالي على المياه الجوفية، رسم الوكالات، رسم استهلاك على استيراد المازوت، رسوم سير، الطابع المالي النسبي، الطابع المالي على السجل العدلي، الطابع المالي على الفواتير والإيصالات التجارية، الطابع المالي على فواتير الهاتف، مضاعفة رسم كاتب العدل، رسم على أرباح النفرة، رسم

على اشغال الأملاك العمومية البحرية... هذه الزيادات توجد بمعظمها في مشروع تمويل سلسلة الرتب والرواتب والتي من المتوقع أن تجلب 1330 مليار ليرة بحسب مشروع الموازنة.

ورغم أن النظام المصرفي يتّسم بالسيولة، إلا ان رساميل المصارف لا تزال متواضعة قياساً على حجم انكشافها على الدين السيادي بالعملة المحلية وعلى مخاطر الاقتصاد.

يعتقد صندوق النقد الدولي أنه من دون تدخل حاسم من السلطات، فإن التدهور المالي متواصل في عام 2015. عجز الحساب الجاري سجّل 25% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، وهذه دلالة قوية على الهشاشة في ظل ربط العملة اللبنانية بالدولار. وإضافة إلى العجز الكبير في صافي التدفقات التقنية والسلعة والخدماتية من لبنان وإليه، فهناك مؤشرات على أن الاقتصاد اللبناني يفقد تنافسيته الخارجية. يمكن تفسير ذلك جزئياً بسبب ضعف الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي اللتين تعوقان قدرة الاقتصاد. وقد تبين للصندوق أن المحفزات الرئيسية للنمو في لبنان تشتت في خلق نمو في الوظائف ذات الجودة الأعلى والملازمة لضمان الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

صندوق النقد يتحدث عن تعديل النموذج الاقتصادي عبر زيادة الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي، وفرض الضرائب على الريوع العقارية والأرباح. فالنموذج الحالي اثبت المعتمد على المصارف والسياحة والريوع العقارية بالاضافة الى تحاويل المغتربين اثبت عدم فعاليته

وبالنظر الى هذه المقومات، فالمؤشرات الرئيسية تبشّر بصعوبة تمويل احتياجات القطاع العام لما تبقى من العام 2015، في ظل غياب الموازنة في صيغتها النهائية حيث يبرز تراجع نمو النشاط المصرفي مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2014.

ليست المؤشرات الاقتصادية العامة بحال أفضل من تعزيز العائدات للدولة. وتحسين التحصيل الضريبي، على الرغم من محاولات وزارة المالية ضبط العملية من الحمارك إلى الدوائر العقارية.

المؤشر الأول يظهر من خلال القطاعات الاقتصادية التي سجلت خلال الشهرين الأولين زيادة بحوالي 300 مليون دولار، وهو رقم كانت تسجله التسليفات كمتوسط شهري، مشارنة بالعام 2014. الثاني يظهر من خلال نمو الودائع المصرفية، التي سجّلت حتى نهاية الشهر الثاني حوالي 144.2 مليار دولار، وهي قريبة من ارقام نهاية العام الماضي بعدما كانت تراجعت خلال الشهر الأول من السنة. وهنا يمكن التوقف عند سؤال كيف ستموّل احتياجات الموازنة وعجزها الذي سيفوق 6 مليارات دولار، في حال اقرار الموازنة مع كلفة السلسلة، وهي تفوق 5.7 مليارات دولار، في حال تم تبخل كلفة السلسلة في صلب الموازنة، كما يجري الخلاف القائم حالياً في مجلس الوزراء.

حاجات لبنان، في رأي صندوق النقد الدولي، تشمل إصلاح سوق العمل من أجل خلق فرص في سوق العمل النظامي للعمال الأقل مهارة، وذلك من خلال برامج اجتماعية وبرامج حكومية على المدى القصير.

كما على لبنان في المدى البعيد تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة مرتفعة لاستيعاب تدفقات طالبي العمل الجدد من فئة العمال المهرة.

علماً بأن غالبيتهم تبحث عن فرص العمل خارج لبنان. الصندوق يرى أن نمو الوظائف على المدى البعيد يتطلب استقرارا اجتماعيا على المدى البعيد أيضاً.

فان اقرار مشروع موازنة 2015 يعزز الثقة بلبنان لدى المستثمرين وذلك في حال تم خفض الدين العام وضبط العجز المرتفع الذي يقارب 10.5 % من الناتج المحلي. أما في ملف سلسلة الرتب الرواتب فانه يجب تمويلها من ايرادات واضحة، مضمونة ودون مفعول رجعي كما نجد انه يتقضي ضمها الى الموازنة العامة تمهيدا بمبدأ شمولية ووحدة وسنوية الموازنة وافساحا للوضوح والشفافية في أرقام الايرادات والنفقات والعجز الفعلي.

الاهم تفعيل المجلس النيابي للتمكن من اقرار مرسومي الغاز والنفط، كون التأخير في اقرارهما قد يؤثر على مصنفة القبة لبنان في الخارج ويخفف من اهتمامات الشركات النفطية العالمية للسوق اللبناني ويساعد على استيلاء اسرائيل على جزء من ثروة لبنان النفطية.

فان تعطيل المجلس النيابي يحمل اضرارا اقتصادية واجتماعية كبيرة على لبنان لا موجد قوانين عديدة تحتاج الى الاقرار ولا يمكنها الانتظار منها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مشكلات البنية التحتية)، ومشاريع قوانين مالية ملحة وضرورية للقطاع المالي (لمكافحة المعلومات الضريبية، مكافحة الارهاب، نقل الاموال النقدية) اضافة الى ان تعطيل المجلس النيابي يتسبب بخسارة لبنان القروض الدولية الميسّرة والطويلة الاجل منها قروض البنك الدولي التي تفوق قيمتها المليار دولار المخصصة لقطاع المياه والسدود والجسور...

اصلاح قطاع الكهرباء وزيادة الاستثمار في القطاع لزيادة الطاقة الانتاجي، ملف المساعدات الدولية لتغطية احتياجات النازحين السوريين المقدرة بحوالي 1.5 مليار دولار للعام الحالي، اصلاح ظاهرة البطالة التي تسعت الى اكثر من 21 % من القوى العاملة نتيجة تزايد الطلب اكثر من 50 % من قبل النازحين السوريين ونتيجة ضعف الاقتصاد على توليد فرص عمل كاف لتلبية حاجات التوظيف.

أما التعديلات الضريبية التي يقترحها الصندوق، والتي ذكرت في التقارير الأخيرة خلال السنتين الماضيتين، فهي تشمل إقرار الضريبة على الأرباح العقارية، وزيادة الضريبة على "الوكيل"، وزيادة الضريبة على أرباح الشركات، ولم يبق من وصفات الصندوق الجاهزة سوى زيادة الضريبة على المحروقات (بنزين وبنزين)، وزيادة ضريبة القيمة المضافة بمعدّل 1%.

خاتمة، يتجه لبنان نحو الازمة، أزمة قد تنتج باستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بات على القوى السياسية تحمّل مسؤولياتها من ناحية تفعيل المؤسسات الدستورية وتنفيذ الاصلاحات التي توافق الدهور الحاصل وتحسّن الظروف الاجتماعية وتحتوي المخاطر القادمة، وذلك عبر التفكير في نموذج اقتصادي جديد يكون القطاع المصرفي به قطاعا داعما.